في اجتماعها برئاسة الأمين العام للمؤتمر

اللجنة العامة تجدد الدعوة للاصطفاف الوطني الواسع لحماية المكاسب الوطنية

■ عبَّرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن دعمها وتأييدها لكافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة وأجهزتها الأمنية لمكافحة الإرهاب ومواجهة أعمال التمرد والتخريب والتطرف والتحريض المناطقي والجهوي ، داعية مجدداً لاصطفاف وطني واسع يحقق مصالح الوطن ويصون وحدته ومكاسبه.

وفي اجتماعها المنعقد الأربعاء برئاسة الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية –النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام –عبرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن املها في استجابة احزاب المشترك لصوت العقل والمنطق والتعامل بروح مسئولة حيال دعوة رئيس الجمهورية للحوار الوطني..

المؤتمر يؤكد دعمه وتأييده للإجراءات التي اتخذتها الدولة لمكافحة الإرهاب ومواجهة أعمال التمرد والتخريب

ووقفت اللجنة العامة أمام العديد من القضايا والتطورات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها القضايا المتصلة بالحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الأخ رئيس الجمهورية للانعقاد تحت قبة مجلس الشورى..

وقد تابعت اللجنة العامة التفاعلات الوطنية الحزبية والشعبية والاجتماعية الايجابية مع دعوة فخامة رئيس الجمهورية للحوار لمناقشة التحديات الوطنية الراهنة وبما من شأنه الخروج برؤية مشتركة واصطفاف وطني واسع يحمي المكاسب الوطنية ويصون وحدة وأمن وسلامة الوطن وتؤمّن التسريع بوتيرة التنمية الشاملة في البلاد..

وعبرت اللجنة العامة عن أملها في استجابة أحزاب اللقاء المشترك للتعامل بروح إيجابية مسئولة في تلبية دعوة الحوار الوطني التي وجهها رئيس الجمهورية والاصطفاف إلى جانب الفعاليات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة في هذا الحوار والذي سيجري في ظل مشاركة وطنية واسعة تشمل الجميع ، مشيرة الى امكانية طرح كافة القضايا والرؤى على طاولة الحوار طالما كان ذلك تحت سقف الدستور والجمهورية والوحدة.

وأكدت اللجنة العامة مجدداً تمسكها باتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م باعتباره حجر الزاوية في عملية الحوار وترى ضرورة تنفيذ هذا الاتفاق ، منوهة الى أن المؤتمر الشعبي العام كان سباقاً لتنفيذ ما جاء فيه فيما يخص تعديل المادة (٦٥) من الدستور من قبل مجلس النواب لتمديد المجلس الحالي سنتين، ولولا تصويت كتلة المؤتمر النيابية لما أمكن ذلك.

وتؤكد اللجنة العامة على أهمية المضي قدماً لتنفيذ ما جاء في اتفاق فبراير وفي مقدمتها إجراء التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والانتخابي وتطوير قانون الانتخابات والانتقال للحكم المحلي واسع الصلاحيات باعتبار ذلك استحقاقاً وطنياً واجباً ينبغي الوفاء به لجماهير الشعب وطبقاً لما منحته للمؤتمر الشعبي العام من ثقة كبيرة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية.

ودعت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام الكتل البرلمانية في مجلس النواب إلى المضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لترجمة ما ورد في اتفاق فبراير ٢٠٠٩م من إجراءات تنفيذية متصلة بمهامها التشريعية.

واكدت اللجنة العامة على أهمية عقد المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية وبما يكفل الخروج منه بالنتائج المنشودة وفي مقدمتها إقرار الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي والانتقال للحكم المحلي واسع الصلاحيات وترجمة قرارات المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية التي انعقدت في محافظات الجمهورية.

وعبرت اللجنة العامة عن دعمها وتأييدها لكافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة وأجهزتها الأمنية لمكافحة الإرهاب ومواجهة أعمال التمرد والتخريب والتطرف والتحريض المناطقي والجهوي واضطلاع المؤسسة الأمنية والعسكرية بمهامها وواجباتها الوطنية العليا ، مشيدة بالبطولات التي يسطرها أبناء القوات المسلحة والأمن والى جانبهم المواطنون الشرفاء من أبناء شعبنا في خنادق الدفاع عن الوطن .

وفيما عبرت عن تقديرها للتضحيات الغالية التي قدمها أبناء القوات المسلحة والأمن من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، ترحمت على أرواح الشهداء الأبرار الذين بذلوا أرواحهم ذوداً عن أمن وسلامة الوطن والمجتمع في مواجهة التخريب والتطرف والإرهاب.

كما عبرت اللجنة العامة عن تقديرها وتثمينها الغالي للتضامن والتعاون والتلاحم الشعبي لأبناء شعبنا من كافة محافظات الجمهورية مع الأجهزة الأمنية والعسكرية من أجل تحقيق أهدافها النبيلة للحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

وجددت دعوتها للجميع في الوطن للاصطفاف الوطني الواسع لكل ما يحقق مصالح الوطن ويصون وحدته ومكاسبه.□

في اجتماع للجنة العامة .. وأحزاب المجلس الأعلى للتحالف الوطني

إقرار خطة التحرك السياسي والإعلامي بين المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني

■ عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي للمعارضة اجتماعاً الخميس برئاسة عبدربه منصور هادي– نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام جرى فيه بحث التطورات على الساحة الوطنية والقضايا المدرجة على جدول أعمال الاجتماع والمتصلة بالحوار الوطني في ضوء الدعوة الموجهة من فخامة رئيس الجمهورية لكافة الفعاليات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني،

تحت قبة مجلس الشورى، للوقوف أمام التحديات التي تواجه الوطن في الوقت الراهن، وفي مقدمتها أعمال التمرد والتخريب في محافظة صعدة، والأعمال التخريبية الخارجة على النظام والقانون في بعض المديريات في المحافظات الجنوبية، والأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية وغيرها من القضايا الوطنية التي يتم مناقشتها تحت سقف الثوابت الوطنية وفي مقدمتها الدستور والجمهورية والوحدة.

كما اطلع الاجتماع على آخر المستجدات المتصلة باتفاق فبراير ٢٠٠٩م الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك والمتضمن أجندة التمديد لمجلس النواب وانجاز التعديلات الدستورية باتجاه تطوير النظام السياسي والانتخابي والتشريع لحكم محلي واسع الصلاحيات، وإصلاح النظام الانتخابي وتطوير اللجنة العليا للانتخابات، وإعادة تشكيلها.

كما ناقش الاجتماع القضايا المتصلة بتعزيز جوانب التنسيق والتحالف بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي للمعارضة ولما يخدم مصلحة الوطن.

وقد أكد الاجتماع على أهمية المضي في عملية الحوار كأسلوب حضاري وديمقراطي لمواجهة التحديات الراهنة التي يواجهها الوطن، مع التأكيد على ضرورة شموليته وتمثيله لكافة قوى المجتمع وفئاته وشرائحه ومكونات المجتمع المدني، وعقد مؤتمر الحوار الوطني في موعده المحدد من اللجنة التحضيرية لمجلس الشورى ولما من شأنه خلق اصطفاف وطني واسع لمواجهة كافة التحديات.

كما أكد الاجتماع على أهمية الاصطفاف الوطني لمواجهة التحديات الراهنة التي تتربص بالجمهورية والوحدة والديمقراطية والسلم الاجتماعي، ويعزز من التلاحم الوطني، وتمتين الجبهة الداخلية ولما يحقق المصلحة الوطنية.

بالإضافة إلى الاصطفاف لمواجهة النعرات المناطقية والعرقية، ومواجهة التطرف والعنف والإرهاب، ونزعات التخريب والفوضى، التي أضرت كثيراً بمصلحة الوطن والمواطن وباللحمة الوطنية والوئام الاجتماعي.

وأشاد الاجتماع بالجهود المبذولة من أجل تطوير بناء الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق السلام والتنمية الشاملة.

ونوه الاجتماع بالدور التاريخي للقيادة السياسية في الحفاظ على أمن وسلامة ووحدة الوطن ونهجه الديمقراطي، كما اشاد الاجتماع بالتفاعل الشعبي الواسع مع عملية الحوار الوطني والحرص على نجاحه، وإفشال كافة المخططات الهادفة لعرقلته وإضعافه، وأن أية محاولة لفرض شروط تعجيزية أمام الحوار إنما هي محاولة تبريرية للهروب من الحوار وإعاقته.

وأشاد الاجتماع بالجهود التي تبذلها الدولة ممثلة في الأجهزة الأمنية والعسكرية من اجل الحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع، منوهاً الى التضحيات الغالية التي يقدمها أبطال القوات المسلحة والأمن والمواطنون الشرفاء في مواجهة أعمال التمرد والتخريب والإرهاب، والذود عن الوطن وأمنه واستقراره ووحدته.

إدانة أعمال الفوضى والعنف وافتعال الأزمات باعتبارها أعمالاً تتنافى مع قواعد العمل الديمقراطي

وعبر الاجتماع عن رفضه أي عمل غير مشروع خارج الدستور والنظام والقانون والمؤسسات المنظومة الديمقراطية ، كما يدين الجنوح إلى أعمال الفوضى والعنف وبث الكراهية والبغضاء بمثل أبناء المجتمع وخلق الأزمات باعتبار ذلك يمثل خيارات مدمرة تضر بالوطن ومصالح المواطنين والسلم الاجتماعي، وتتنافى مع قواعد العمل الديمقراطي التعددي المدني.

هذا وقد ناقش الاجتماع العديد من القضايا المدرجة في جدول أعماله، واتخذ إزاءها العديد من القرارات المتصلة بتوحيد المواقف وتعزيز التحالف الوطني القائم بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الديمقراطي للمعارضة، لإنجاح المهام الماثلة أمامهم وإقرار خطة التحرك السياسي والإعلامي المشترك، ولما فيه تحقيق مصلحة الوطن. □

رسائل تحذيرية وجهتها الحكومة في المؤتمر الصحفي

العليمي: اليمن ماضٍ في اجتثاث بؤر الإرهاب

▷ عمد نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن الدكتور رشاد العليمي على توجيه الرسائل التحذيرية القوية لأكثر من طرف يحاول الاستهانة أو التقليل من قدرة اليمن على مكافحة الإرهاب في الداخل أو الخارج.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده الخميس الماضي وبحضور كبير لوسائل الاعلام ووكالات الأنباء العربية والعالمية ما دفع بالعليمي أن يجعله مؤتمراً صحفياً عالمياً يتكلم بجميع لغات العالم.

■ كتب: منصور الغدرة

حمل المؤتمر الصحفي جملة من الرسائل التحذيرية والتأكيدية الموجهة للعناصر الإرهابية في القاعدة والعناصر التخريبية والخارجة عن النظام والقانون من الحراك القاعدي والمتمردين والمكوليسين سواء أكانوا داخل اليمن أو خارجه.. كما أن العليمي حرص على توضيح الحقائق للرأي العام العالمي وخصوصاً في تلك البلدان والدول الشريكة في محاربة الإرهاب أن اليمن قوية وقادرة على اجتثاث آفة الإرهاب أينما كانت وحيثما وجدت على أرضه وأنه ليس صحيحاً ما يشاع ويروج له المأزومون ان اليمن قد أصبحت ملاذاً آمناً للعناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة وعناصر طالبان أفغانستان وباكستان وجماعة الشباب المجاهدين الصومالية.

العليمي أراد في المؤتمر الصحفي التأكيد أولاً أن اليمن ماض في محاربة الإرهاب حيثما كان وممن كان سواءً كان من تنظيم القاعدة أو من عناصر التمرد في الشمال أو من الحراك القاعدي والعناصر التخريبية والخارجة عن القانون والتي تمارس أعمال التقطع والقتل والنهب في الجنوب، أو المختطفين للضيوف والسياح، أو تجار المخدرات والسلاح والمهربين.

وأكد نائب رئيس الوزراء أن اليمن سيواجه الإرهاب ولو اقتضى القيام بذلك بمفرده.

الحرب الحكومة ضد الإرهاب دفاعاً عن مصالح وأمن الوطن وليس نيابة عن أحد

مدللاً على ذلك بالضربات الاستباقية التي وجهتها الأجهزة الامنية مؤخراً ضد عناصر تنظيم القاعدة في أبين وشبوة وصنعاء وأمانة العاصمة والتي قال: إنها قامت بها قوات يمنية مائة بالمائة، ولم تشارك فيها أية قوات خارجية عدا في تبادل المعلومات الاستخباراتية.

وهذا ينفي تماماً التسريبات الإعلامية التي كانت قد زعمت أن طائرات أمريكية نفذت أو شاركت في عمليات ضرب معسكرات عناصر تنظيم القاعدة على اعتبار أن الأجهزة اليمنية غير قادرة على القيام بتلك المهمة أو أنها منشغلة بمواجهة التمرد في الشمال.

لكن مثل تلك التقولات دحضها نائب رئيس الوزراء بقوله: سنواصل العمليات ضد تنظيم القاعدة حتى يتم القضاء عليه نهائياً، وكما لاحقناه وطاردناه من قبل سنواصل ملاحقته اليوم وغداً، وسنتابع ما تبقى من تلك العناصر والقضاء عليها.

ورداً على الشائعات التي يروج لها أصحاب النفوس المريضة والتي تقول إن اليمن يحارب الإرهاب نيابة أو بأمر أمريكا.. قال الدكتور العليمي: نرفض أن تتواجد أية قوات أجنبية على أرض اليمن، فهي تخوض حرباً ضد الإرهاب من وقت مبكر دفاعاً عن مصالحه وأمنه واستقراره ، وليس نيابة عن أحد.. أي أن أولويات اليمن هي مواجهة كل التحديات الارهابية، فتنظيم القاعدة أولاً، والتمرد ثانياً، وعناصر الحراك التخريبي ثالثاً.. باعتبار أن الأول تحد كبير وإرهاب عالمي ، والثاني لا يقل عنه خطراً، لأن هناك المئات من النساء والاطفال والمدنيين قتلوا وذبحوا من قبل عناصر الارهاب والتمرد في محافظة صعدة والجوف وعمران.

أما الإرهاب الثالث فهي الأعمال التي تقترفها تلك العناصر الخارجة عن القانون والتي ترتكب أعمال تقطع وقتل الأبرياء بالهوية، في بعض المحافظات الجنوبية، فعليها إلاّ تركن ويذهب بها الغرور للانزلاق إلى المزيد من تلك الأعمال القذرة معتقدة أنها في منأى عن سلطات القانون.. وأكد العليمي أن الأجهزة الأمنية مستمرة في ملاحقة وتعقب أولئك الجناة وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم العادل.

أما الرسالة الأخرى التي بعثت بها الحكومة، فقد كانت موجهة للخارج أدعياء الحق في محاربة الإرهاب، وفي المقدمة قطبا العالم – أمريكا وبريطانيا – اللتان توصم اليمن بالإرهاب دون تفرق بين الصالح والطالح، ولم تشيرا إلى أن اليمن يوجد كل شيء إيجابي وسلبي، والإيجابي أكثر من الرؤية السلبية التي يضعون اليمن فيها.

فاليمنيون عامة ينبذون العنف والتطرف، ويرفضون الإرهاب بمختلف أشكاله وأقنعته وعباءاته.. ليس من العدل بمكان أن يصنف على أنه بلد إرهابي حسبما يريد البعض وضع الدول والشعوب في المراتب والمستويات التي يضعونها هم.

مؤتمر لندن موجه لدعم بلادنا.. والدعوة إليه جاءت بإيعاز من أمريكا وإطلاع اليمن بقضاياه

أسئلة الصحفيين جميعها تركزت على الجانب الأمني، وعلى وجه الخصوص الإرهاب وتنظيم القاعدة، وعلى رأس ذلك حادثة شهر ديسمبر الماضي التي يقف محورها عمر الفاروق.. وكشف العليمي بهذا الخصوص التقاعس أو التجاهل أو أنه استخفاف السلطات البريطانية والأمريكية بأهمية المعلومات التي كانت لديها ولم تبلغ بها السلطات اليمنية، وعدم إبلاغها بالمعلومات التي توجد بحوزتها عن الشاب النيجيري وعلاقته بتنظيم القاعدة، والعمليات الإرهابية التي كان يخطط لتنفيذها، وتحدث العليمي عن معلومات مهمة كانت مغيبة عن الرأي العام حول عبدالمطلب وعلاقته بالقاعدة – إذ أن عملية تجنيده من قبل القاعدة تمت في لندن خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٨م وليس في اليمن كما روج، فضلاً عن ذلك أن السلطات البريطانية على اطلاع بعملية استقطاب القاعدة لعبد المطلب.. وذلك بدليل أنها كانت في السابق تمنحه تأشيرة الدخول إليها والدراسة في جامعاتها، وفي المرة الأخيرة رفضت منحه تأشيرة الدخول إليها لتحضير رسالة الماجستير، فاضطر إلى التسجيل في إحدى جامعات دبي بالإمارات العربية المتحدة، أي أن السلطات البريطانية كانت على علم أن الشاب النيجيري انضم الى القاعدة وبالتالي ادرجته في قائمة الإرهابيين المحليين الخاصة بها دون أن تعمم باسمه دولياً حتى يتم إدراجه في القائمة الدولية.. فظل هكذا عبدالمطلب إرهابياً مجهولاً في القائمة الدولية ومعلوم لدى السلطات البريطانية، ولدى السفارة الأمريكية في نيجيريا التي هي الأخرى تجاهلت البلاغ الذي قدمه إليها والد عبدالمطلب بأنه أصبح متأثراً بأفكار متطرفة، ويلاحظ عليه أنه يجهز لعمليات إرهابية ما..

والحقيقة الأخرى ما صرح به المدعي العام الهولندي أن تجهيز المتفجرات التي كانت معدة لتفجير الطائرة تم شراؤها وتجهيزها في نيجيريا وليس في اليمن.

كل تلك الحقائق تبرئ ساحة اليمن من الإرهاب والعمليات الإرهابية التي تقع ويتعرض لها العالم.

وأما الرسالة الأخيرة التي أراد العليمي أن يبعثها من خلال وقائع المؤتمر الصحفي طمأنة المتخوفين من الدعوة إلى مؤتمر دولي خاص باليمن بحسب دعوة رئيس وزراء بريطانيا.. وأن هذا المؤتمر لن يكون لصالح اليمن وإنما ضده.. و.. و.. الخ.

لكن الحقيقة عكس ذلك تماماً – حسب تأكيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن الذي قال: إن المؤتمر سيكرس لدعم اليمن في اتجاهين في مكافحة الإرهاب، وتنموياً.. وأن مساعد الرئيس الأمريكي في زيارته الأخيرة لليمن ناقش مع الرئيس علي عبدالله صالح قضايا هذا المؤتمر، وهذا يعني أن الدعوة للمؤتمر جاءت بعلم اليمن وبإيعاز من أمريكا، وبالتالي اليمن مطلعة على قضاياه ومحاوره.. إن لم تكن تعلم بنتائجه.□

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف
mshenaif@yahoo.com

القائد.. والتغيير

■ رحل عام ٢٠٠٩م بكل إيجابيات وسلبيات بني البشر.. وأخطاء وخطايا العالم المتغير ..

بلادنا شهدت تحولات في مختلف مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبخاصة منذ العام ١٩٩٠م بإعلان الجمهورية اليمنية، والتعددية السياسية.. حيث كبر الوطن.. واتسعت رقعته الجغرافية.. وتصاعد الخط البياني للكثافة السكانية.. وتزايدت متطلبات واحتياجات المواطنين.. في ظل موارد محدودة، واقتصاد متذبذب يخضع للعديد من التأثيرات السلبية الداخلية والخارجية..

لكن ذروة التحديات وصلت في العام الماضي الذي رحل منذ أيام، الى مستويات أكبر، نتيجة كوارث طبيعية وأخرى صناعة بشرية قام بها خونة الداخل بالإنابة عن أسيادهم بالخارج، الذين لا يتمنون لليمن الموحد الا الخراب والدمار وشق الوحدة الوطنية باختراق فاضح وقح للجبهة الداخلية ، والاصطفاف الجماهيري تحت دعاوى الفساد، الذي تحول الى العودة للجاهلية.. جاهلية عهود التشطير والإمامة، مستثمرين ضعف الاقتصاد الوطني وقصور بعض المؤسسات الخدمية وبآليات بالية سادت قبل الثورة ثم بادت منها المذهبية والمناطقية والسلالية، وجديدها الانتهازية..

الحوار.. انتهجه القائد علي عبدالله صالح منذ توليه الرئاسة في العام ١٩٧٨م.. وبعد تحقيق الوحدة الوطنية عام ١٩٩٠م وهو يجاهد بهدف تأصيله، لإحلاله محل شمولية الحكم واستبدادية الحاكم.. وبروح تسامحية، ووفق رؤية وسطية.. تعامل القائد مع الجميع، سلطة ومعارضة.. وها هو في اليوم الأول من عامنا الميلادي الجديد ٢٠١٠م، بل في الساعات الأولى منه يعلن ومجدداً دعوته الى الحوار الوطني الشامل.. طارحاً لمن رفعوا السلاح في وجه الدولة ست نقاط للقبول بها والعودة لاحضان الدستور والقوانين النافذة، ويمتلك رؤية شاملة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في كافة محافظات الجمهورية ومديرياتها بهدف تأمين الاستقرار وإيجاد أرضية صالحة للتسريع في عملية البناء التنموي المؤسسي خدمياً كان أو إنتاجياً.. مع نيته –كما تؤكد الوقائع – تغيير آليات العمل الفاشلة بالجهاز الحكومي. وربما إحداث تعديل وزاري في الزمن الملائم لاستكمال تنفيذ برنامجه الانتخابي الرئاسي..

أقول هذا واثقاً من أن القائد علي عبدالله صالح إذا وعد الشعب بالإنجاز، فإن أولوياته ضمن أجندته الخاصة هو الوفاء بالوعد.. من موقع قوة واقتدار يصدر قراراته، ويؤصل للحوار.. وجميعها في إطار رؤية وطنية ومصلحة يمنية شاملة، لحماية أي اختراقات، وإفشال أية محاولات تستهدف أمن واستقرار ونظام وسيادة الوطن.. ألا يفهمون؟!

أصدقاء زبيد

كم هو جميل لو يبادر المهتمون بحضارة وتراث مدينة زبيد التاريخية بتشكيل جمعية أصدقاء زبيد للحفاظ على ما تبقى منها.. ومنهم: الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني، الدكتور حسن مكي، الدكتور عبدالكريم الارياني، الاستاذ أكرم عطية، الاستاذ أحمد سالم الجبلي، الدكتور محمد المفلحي، والاستاذ نبيل الفقيه، ومعهم جمعية الحديدة الاجتماعية الخيرية وعدد من رجال المال والأعمال والشخصيات الاجتماعية.□

تنويه

حدث خطأ فني في العدد الماضي بعنوان الاستاذ محمد يحيى شنيف.. حيث حدث تغيير في العنوان «القائد.. والتغيير»، بالاضافة لبعض الأخطاء الاخرى في مضمون الوريقات.. لذا نعيد نشره كما هو.. مع اعتذارنا للقارئ والكاتب، وجل من لايخطئ.□

الميثاق
نائبا مدير التحرير
w ¨c*¨ wu ¨b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ¨d¨ ¨U bL
w dA¨ LL dOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠» ريال
ù MF¨
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام
مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧

في اجتماعها برئاسة الأمين العام للمؤتمر

اللجنة العامة تجدد الدعوة للاصطفاف الوطني الواسع لحماية المكاسب الوطنية

■ عبَّرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن دعمها وتأييدها لكافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة وأجهزتها الأمنية لمكافحة الإرهاب ومواجهة أعمال التمرد والتخريب والتطرف والتحريض المناطقي والجهوي ، داعية مجدداً لاصطفاف وطني واسع يحقق مصالح الوطن ويصون وحدته ومكاسبه.

وفي اجتماعها المنعقد الأربعاء برئاسة الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية –النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام –عبرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن املها في استجابة احزاب المشترك لصوت العقل والمنطق والتعامل بروح مسئولة حيال دعوة رئيس الجمهورية للحوار الوطني..

ووقفت اللجنة العامة أمام العديد من القضايا والتطورات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها القضايا المتصلة بالحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الأخ رئيس الجمهورية للانعقاد تحت قبة مجلس الشورى..

وقد تابعت اللجنة العامة التفاعلات الوطنية الحزبية والشعبية والاجتماعية الايجابية مع دعوة فخامة رئيس الجمهورية للحوار لمناقشة التحديات الوطنية الراهنة وبما من شأنه الخروج برؤية مشتركة واصطفاف وطني واسع يحمي المكاسب الوطنية ويصون وحدة وأمن وسلامة الوطن وتؤمّن التسريع بوتيرة التنمية الشاملة في البلاد..

وعبرت اللجنة العامة عن أملها في استجابة أحزاب اللقاء المشترك للتعامل بروح إيجابية مسئولة في تلبية دعوة الحوار الوطني التي وجهها رئيس الجمهورية والاصطفاف إلى جانب الفعاليات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة في هذا الحوار والذي سيجري في ظل مشاركة وطنية واسعة تشمل الجميع ، مشيرة الى امكانية طرح كافة القضايا والرؤى على طاولة الحوار طالما كان ذلك تحت سقف الدستور والجمهورية والوحدة.

وأكدت اللجنة العامة مجدداً تمسكها باتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م باعتباره حجر الزاوية في عملية الحوار وترى ضرورة تنفيذ هذا الاتفاق ، منوهة الى أن المؤتمر الشعبي العام كان سباقاً لتنفيذ ما جاء فيه فيما يخص تعديل المادة (٦٥) من الدستور من قبل مجلس النواب لتمديد المجلس الحالي سنتين، ولولا تصويت كتلة المؤتمر النيابية لما أمكن ذلك.

وتؤكد اللجنة العامة على أهمية المضي قدماً لتنفيذ ما جاء في اتفاق فبراير وفي مقدمتها إجراء التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والانتخابي وتطوير قانون الانتخابات والانتقال للحكم المحلي واسع الصلاحيات باعتبار ذلك استحقاقاً وطنياً واجباً ينبغي الوفاء به لجماهير الشعب وطبقاً لما منحته للمؤتمر الشعبي العام من ثقة كبيرة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية.

ودعت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام الكتل البرلمانية في مجلس النواب إلى المضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لترجمة ما ورد في اتفاق فبراير ٢٠٠٩م من إجراءات تنفيذية متصلة بمهامها التشريعية.

واكدت اللجنة العامة على أهمية عقد المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية وبما يكفل الخروج منه بالنتائج المنشودة وفي مقدمتها إقرار الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي والانتقال للحكم المحلي واسع الصلاحيات وترجمة قرارات المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية التي انعقدت في محافظات الجمهورية.

وعبرت اللجنة العامة عن دعمها وتأييدها لكافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة وأجهزتها الأمنية لمكافحة الإرهاب ومواجهة أعمال التمرد والتخريب والتطرف والتحريض المناطقي والجهوي واضطلاع المؤسسة الأمنية والعسكرية بمهامها وواجباتها الوطنية العليا ، مشيدة بالبطولات التي يسطرها أبناء القوات المسلحة والأمن والى جانبهم المواطنون الشرفاء من أبناء شعبنا في خنادق الدفاع عن الوطن .

وفيما عبرت عن تقديرها للتضحيات الغالية التي قدمها أبناء القوات المسلحة والأمن من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، ترحمت على أرواح الشهداء الأبرار الذين بذلوا أرواحهم ذوداً عن أمن وسلامة الوطن والمجتمع في مواجهة التخريب والتطرف والإرهاب.

كما عبرت اللجنة العامة عن تقديرها وتثمينها الغالي للتضامن والتعاون والتلاحم الشعبي لأبناء شعبنا من كافة محافظات الجمهورية مع الأجهزة الأمنية والعسكرية من أجل تحقيق أهدافها النبيلة للحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

وجددت دعوتها للجميع في الوطن للاصطفاف الوطني الواسع لكل ما يحقق مصالح الوطن ويصون وحدته ومكاسبه.□

في اجتماع للجنة العامة .. وأحزاب المجلس الأعلى للتحالف الوطني

إقرار خطة التحرك السياسي والإعلامي بين المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني

■ عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي للمعارضة اجتماعاً الخميس برئاسة عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام جرى فيه بحث التطورات على الساحة الوطنية والقضايا المدرجة على جدول أعمال الاجتماع والمتصلة بالحوار الوطني في ضوء الدعوة الموجهة من فخامة رئيس الجمهورية لكافة الفعاليات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني،

تحت قبة مجلس الشورى، للوقوف أمام التحديات التي تواجه الوطن في الوقت الراهن، وفي مقدمتها أعمال التمرد والتخريب في محافظة صعدة، والأعمال التخريبية الخارجة على النظام والقانون في بعض المديريات في المحافظات الجنوبية، والأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية وغيرها من القضايا الوطنية التي يتم مناقشتها تحت سقف الثوابت الوطنية وفي مقدمتها الدستور والجمهورية والوحدة.

كما اطلع الاجتماع على آخر المستجدات المتصلة باتفاق فبراير ٢٠٠٩م الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك والمتضمن أجندة التمديد لمجلس النواب وانجاز التعديلات الدستورية باتجاه تطوير النظام السياسي والانتخابي والتشريع لحكم محلي واسع الصلاحيات، وإصلاح النظام الانتخابي وتطوير اللجنة العليا للانتخابات، وإعادة تشكيلها.

كما ناقش الاجتماع القضايا المتصلة بتعزيز جوانب التنسيق والتحالف بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي للمعارضة ولما يخدم مصلحة الوطن.

وقد أكد الاجتماع على أهمية المضي في عملية الحوار كأسلوب حضاري وديمقراطي لمواجهة التحديات الراهنة التي يواجهها الوطن، مع التأكيد على ضرورة شموليته وتمثيله لكافة قوى المجتمع وفئاته وشرائحه ومكونات المجتمع المدني، وعقد مؤتمر الحوار الوطني في موعده المحدد من اللجنة التحضيرية لمجلس الشورى ولما من شأنه خلق اصطفاف وطني واسع لمواجهة كافة التحديات.

كما أكد الاجتماع على أهمية الاصطفاف الوطني لمواجهة التحديات الراهنة التي تتربص بالجمهورية والوحدة والديمقراطية والسلم الاجتماعي، ويعزز من التلاحم الوطني، وتمتين الجبهة الداخلية ولما يحقق المصلحة الوطنية.

بالإضافة إلى الاصطفاف لمواجهة النعرات المناطقية والعرقية، ومواجهة التطرف والعنف والإرهاب، ونزعات التخريب والفوضى، التي أضرت كثيراً بمصلحة الوطن والمواطن وباللحمة الوطنية والوئام الاجتماعي.

واشاد الاجتماع بالجهود المبذولة من أجل تطوير بناء الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق السلام والتنمية الشاملة.

ونوه الاجتماع بالدور التاريخي للقيادة السياسية في الحفاظ على أمن وسلامة ووحدة الوطن ونهجه الديمقراطي، كما اشاد الاجتماع بالتفاعل الشعبي الواسع مع عملية الحوار الوطني والحرص على نجاحه، وإفشال كافة المخططات الهادفة لعرقلته وإضعافه، وأن أية محاولة لفرض شروط تعجيزية أمام الحوار إنما هي محاولة تبريرية للهروب من الحوار وإعاقته.

إدانة أعمال الفوضى والعنف وافتعال الأزمات باعتبارها أعمالاً تتنافى مع قواعد العمل الديمقراطي

وأشاد الاجتماع بالجهود التي تبذلها الدولة ممثلة في الأجهزة الأمنية والعسكرية من اجل الحفاظ على الامن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع، منوهاً الى التضحيات الغالية التي يقدمها أبطال القوات المسلحة والأمن والمواطنون الشرفاء في مواجهة أعمال التمرد والتخريب والإرهاب، والذود عن الوطن وأمنه واستقراره ووحدته.

وعبر الاجتماع عن رفضه اي عمل غير مشروع خارج الدستور والنظام والقانون والمؤسسات والمنظومة الديمقراطية ، كما يدين الجنوح إلى أعمال الفوضى والعنف وبث الكراهية والبغضاء بين أبناء المجتمع وخلق الأزمات باعتبار ذلك يمثل خيارات مدمرة تضر بالوطن ومصالح المواطنين والسلم الاجتماعي، وتتنافى مع قواعد العمل الديمقراطي التعددي المدني.

هذا وقد ناقش الاجتماع العديد من القضايا المدرجة في جدول أعماله، واتخذ إزاءها العديد من القرارات المتصلة بتوحيد المواقف وتعزيز التحالف الوطني القائم بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الديمقراطي للمعارضة، لإنجاح المهام الماثلة أمامهم وإقرار خطة التحرك السياسي والإعلامي المشترك، ولما فيه تحقيق مصلحة الوطن. □

رسائل تحذيرية وجهتها الحكومة في المؤتمر الصحفي

العليمي: اليمن ماضٍ في اجتثاث بؤر الإرهاب

▷ عمد نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن الدكتور رشاد العليمي على توجيه الرسائل التحذيرية القوية لأكثر من طرف يحاول الاستهانة أو التقليل من قدرة اليمن على مكافحة الإرهاب في الداخل أو الخارج.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده الخميس الماضي وبحضور كبير لوسائل الاعلام ووكالات الأنباء العربية والعالمية ما دفع بالعليمي أن يجعله مؤتمراً صحفياً عالمياً يتكلم بجميع لغات العالم.

■ كتب: منصور الغدرة

حمل المؤتمر الصحفي جملة من الرسائل التحذيرية والتأكيدية الموجهة للعناصر الإرهابية في القاعدة والعناصر التخريبية والخارجة عن النظام والقانون من الحراك القاعدي والمتمردين والمكوليسين سواء أكانوا داخل اليمن أو خارجه.. كما أن العليمي حرص على توضيح الحقائق للرأي العام العالمي وخصوصاً في تلك البلدان والدول الشريكة في محاربة الإرهاب أن اليمن قوية وقادرة على اجتثاث آفة الإرهاب أينما كانت وحيثما وجدت على أرضه وأنه ليس صحيحاً ما يشاع ويروّج له المأزومون ان اليمن قد أصبحت ملاذاً آمناً للعناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة وعناصر طالبان أفغانستان وباكستان وجماعة الشباب المجاهدين الصومالية.

العليمي أراد في المؤتمر الصحفي التأكيد أولاً أن اليمن ماض في محاربة الإرهاب حيثما كان وممن كان سواءً كان من تنظيم القاعدة أو من عناصر التمرد في الشمال أو من الحراك القاعدي والعناصر التخريبية والخارجة عن القانون والتي تمارس أعمال التقطع والقتل والنهب في الجنوب، أو المختطفين للضيوف والسياح، أو تجار المخدرات والسلاح والمهربين.

وأكد نائب رئيس الوزراء أن اليمن سيواجه الإرهاب ولو اقتضى القيام بذلك بمفرده.

الحرب الحكومية ضد الإرهاب دفاعاً عن مصالح وأمن الوطن وليس نيابة عن أحد

مدللاً على ذلك بالضربات الاستباقية التي وجهتها الأجهزة الامنية مؤخراً ضد عناصر تنظيم القاعدة في أبين وشبوة وصنعاء وأمانة العاصمة والتي قال: إنها قامت بها قوات يمنية مائة بالمائة، ولم تشارك فيها أية قوات خارجية عدا في تبادل المعلومات الاستخباراتية.

وهذا ينفي تماماً التسريبات الإعلامية التي كانت قد زعمت أن طائرات أمريكية نفذت أو شاركت في عمليات ضرب معسكرات عناصر تنظيم القاعدة على اعتبار أن الأجهزة اليمنية غير قادرة على القيام بتلك المهمة أو أنها منشغلة بمواجهة التمرد في الشمال.

لكن مثل تلك التقولات دحضها نائب رئيس الوزراء بقوله: سنواصل العمليات ضد تنظيم القاعدة حتى يتم القضاء عليه نهائياً، وكما لاحقناه وطاردناه من قبل سنواصل ملاحقته اليوم وغداً، وسنتابع ما تبقى من تلك العناصر والقضاء عليها.

ورداً على الشائعات التي يروج لها أصحاب النفوس المريضة والتي تقول إن اليمن يحارب الإرهاب نيابة أو بأمر أمريكا.. قال الدكتور العليمي: نرفض أن تتواجد أية قوات أجنبية على أرض اليمن، فهي تخوض حرباً ضد الإرهاب من وقت مبكر دفاعاً عن مصالحه وأمنه واستقراره ، وليس نيابة عن أحد.. أي أن أولويات اليمن هي مواجهة كل التحديات الارهابية، فتنظيم القاعدة أولاً، والتمرد ثانياً، وعناصر الحراك التخريبي ثالثاً.. باعتبار أن الأول تحد كبير وإرهاب عالمي ، والثاني لا يقل عنه خطراً، لأن هناك المئات من النساء والاطفال والمدنيين قتلوا وذبحوا من قبل عناصر الارهاب والتمرد في محافظة صعدة والجوف وعمران.

أما الإرهاب الثالث فهي الأعمال التي تقترفها تلك العناصر الخارجة عن القانون والتي ترتكب أعمال تقطع وقتل الأبرياء بالهوية، في بعض المحافظات الجنوبية، فعليها إلاّ تركن ويذهب بها الغرور للإنزلاق إلى المزيد من تلك الأعمال القذرة معتقدة أنها في منأى عن سلطات القانون.. وأكد العليمي أن الأجهزة الأمنية مستمرة في ملاحقة وتعقب أولئك الجناة وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم العادل.

أما الرسالة الأخرى التي بعثت بها الحكومة، فقد كانت موجهة للخارج أدعياء الحق في محاربة الإرهاب، وفي المقدمة قطبا العالم – أمريكا وبريطانيا – اللتان توصم اليمن بالإرهاب دون تفرق بين الصالح والطالح، ولم تشيرا إلى أن اليمن يوجد كل شيء إيجابي وسلبي، والإيجابي أكثر من الرؤية السلبية التي يضعون اليمن فيها.

فاليمنيون عامة ينبذون العنف والتطرف، ويرفضون الإرهاب بمختلف أشكاله وأقنعته وعباءاته.. ليس من العدل بمكان أن يصنف على أنه بلد إرهابي حسبما يريد البعض وضع الدول والشعوب في المراتب والمستويات التي يضعونها هم.

مؤتمر لندن موجه لدعم بلادنا.. والدعوة إليه جاءت بإيعاز من أمريكا

أسئلة الصحفيين جميعها تركزت على الجانب الأمني، وعلى وجه الخصوص الإرهاب وتنظيم القاعدة، وعلى رأس ذلك حادثة شهر ديسمبر الماضي التي يقف محورها عمر الفاروق.. وكشف العليمي بهذا الخصوص التقاعس أو التجاهل أو أنه استخفاف السلطات البريطانية والأمريكية بأهمية المعلومات التي كانت لديها ولم تبلغ بها السلطات اليمنية، وعدم إبلاغها بالمعلومات التي توجد بحوزتها عن الشاب النيجيري وعلاقته بتنظيم القاعدة، والعمليات الإرهابية التي كان يخطط لتنفيذها، وتحدث العليمي عن معلومات مهمة كانت مغيبة عن الرأي العام حول عبدالمطلب وعلاقته بالقاعدة – إذ أن عملية تجنيده من قبل القاعدة تمت في لندن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨م وليس في اليمن كما روج، فضلاً عن ذلك أن السلطات البريطانية على اطلاع بعملية استقطاب القاعدة لعبد المطلب.. وذلك بدليل أنها كانت في السابق تمنحه تأشيرة الدخول إليها والدراسة في جامعاتها، وفي المرة الأخيرة رفضت منحه تأشيرة الدخول إليها لتحضير رسالة الماجستير، فاضطر إلى التسجيل في إحدى جامعات دبي بالإمارات العربية المتحدة، أي أن السلطات البريطانية كانت على علم أن الشاب النيجيري أنضم الى القاعدة وبالتالي ادرجته في قائمة الإرهابيين المحليين الخاصة بها دون أن تعمم باسمه دولياً حتى يتم إدراجه في القائمة الدولية.. فظل هكذا عبدالمطلب إرهابياً مجهولاً في القائمة الدولية ومعلوم لدى السلطات البريطانية، ولدى السفارة الأمريكية في نيجيريا التي هي الأخرى تجاهلت البلاغ الذي قدمه إليها والد عبدالمطلب بانه أصبح متأثراً بأفكار متطرفة، ويلاحظ عليه أنه يجهز لعمليات إرهابية ما..

والحقيقة الأخرى ما صرح به المدعي العام الهولندي أن تجهيز المتفجرات التي كانت معدة لتفجير الطائرة تم شراؤها وتجهيزها في نيجيريا وليس في اليمن.

كل تلك الحقائق تبرئ ساحة اليمن من الإرهاب والعمليات الإرهابية التي تقع ويتعرض لها العالم.

وأما الرسالة الأخيرة التي أراد العليمي أن يبعثها من خلال وقائع المؤتمر الصحفي طمأنة المتخوفين من الدعوة إلى مؤتمر دولي خاص باليمن بحسب دعوة رئيس وزراء بريطانيا.. وأن هذا المؤتمر لن يكون لصالح اليمن وإنما ضده.. و.. و.. الخ.

لكن الحقيقة عكس ذلك تماماً – حسب تأكيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن الذي قال: إن المؤتمر سيكرس لدعم اليمن في اتجاهين في مكافحة الإرهاب، وتنموياً.. وأن مساعد الرئيس الأمريكي في زيارته الأخيرة لليمن ناقش مع الرئيس علي عبدالله صالح قضايا هذا المؤتمر، وهذا يعني أن الدعوة للمؤتمر جاءت بعلم اليمن وبإيعاز من أمريكا، وبالتالي اليمن مطلعة على قضاياه ومحاوره.. إن لم تكن تعلم بنتائجه.□

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف
mshenaif@yahoo.com

القائد.. والتغيير

■ رحل عام ٢٠٠٩م بكل إيجابيات وسلبيات بني البشر.. وأخطاء وخطايا العالم المتغير ..

بلادنا شهدت تحولات في مختلف مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبخاصة منذ العام ١٩٩٠م بإعلان الجمهورية اليمنية، والتعددية السياسية.. حيث كبر الوطن.. واتسعت رقعته الجغرافية.. وتصاعد الخط البياني للكثافة السكانية.. وتزايدت متطلبات واحتياجات المواطنين.. في ظل موارد محدودة، واقتصاد متذبذب يخضع للعديد من التأثيرات السلبية الداخلية والخارجية..

لكن ذروة التحديات وصلت في العام الماضي الذي رحل منذ أيام، الى مستويات أكبر، نتيجة كوارث طبيعية وأخرى صناعة بشرية قام بها خونة الداخل بالإنابة عن أسيادهم بالخارج، الذين لا يتمنون لليمن الموحد الا الخراب والدمار وشق الوحدة الوطنية باختراق فاضح وفج للجبهة الداخلية ، والاصطفاف الجماهيري تحت دعاوى الفساد، الذي تحول الى العودة للجاهلية.. جاهلية عهود التشطير والإمامة، مستثمرين ضعف الاقتصاد الوطني وقصور بعض المؤسسات الخدمية وبآليات بالية سادت قبل الثورة ثم بادت منها المذهبية والمناطقية والسلالية، وجديدها الانتهازية..

الحوار.. انتهجه القائد علي عبدالله صالح منذ توليه الرئاسة في العام ١٩٧٨م.. وبعد تحقيق الوحدة الوطنية عام ١٩٩٠م وهو يجاهد بهدف تأصيله، لإحلاله محل شمولية الحكم واستبدادية الحاكم.. وبروح تسامحية، ووفق رؤية وسطية.. تعامل القائد مع الجميع، سلطة ومعارضة.. وها هو في اليوم الأول من عامنا الميلادي الجديد ٢٠١٠م، بل في الساعات الأولى منه يعلن ومجدداً دعوته الى الحوار الوطني الشامل.. طارحاً لمن رفعوا السلاح في وجه الدولة ست نقاط للقبول بها والعودة لاحضان الدستور والقوانين النافذة، ويمتلك رؤية شاملة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في كافة محافظات الجمهورية ومديرياتها بهدف تأمين الاستقرار وإيجاد أرضية صالحة للتسريع في عملية البناء التنموي المؤسسي خدمياً كان أو إنتاجياً.. مع نيته -كما تؤكد الوقائع – تغيير آليات العمل الفاشلة بالجهاز الحكومي. وربما إحداث تعديل وزاري في الزمن الملائم لاستكمال تنفيذ برنامجه الانتخابي الرئاسي..

أقول هذا واثقاً من أن القائد علي عبدالله صالح إذا وعد الشعب بالإنجاز، فإن أولوياته ضمن أجندته الخاصة هو الوفاء بالوعد.. من موقع قوة واقتدار يصدر قراراته، ويؤصل للحوار.. وجميعها في إطار رؤية وطنية ومصلحة يمنية شاملة، لحماية أي اختراقات، وإفشال أية محاولات تستهدف أمن واستقرار ونظام وسيادة الوطن.. ألا يفهمون؟!

أصدقاء زبيد

كم هو جميل لو يبادر المهتمون بحضارة وتراث مدينة زبيد التاريخية بتشكيل جمعية أصدقاء زبيد للحفاظ على ما تبقى منها.. ومنهم: الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني، الدكتور حسن مكي، الدكتور عبدالكريم الارياني، الاستاذ أكرم عطية، الاستاذ أحمد سالم الجبلي، الدكتور محمد المفلحي، والاستاذ نبيل الفقيه، ومعهم جمعية الحديدة الاجتماعية الخيرية وعدد من رجال المال والأعمال والشخصيات الاجتماعية.□

تنويه

حدث خطأ فني في العدد الماضي بعنوان الاستاذ محمد يحيى شنيف.. حيث حدث تغيير في العنوان «القائد.. والتغيير»، بالاضافة لبعض الأخطاء الاخرى في مضمون الوريقات.. لذا نعيد نشره كما هو.. مع اعتذارنا للقارئ والكاتب، وجل من لايخطئ.□

الميثاق
نائبا مدير التحرير
w ¨c*¨ wu ¨b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ¨d/¨ ¨U bL
w dA¨ LL dOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠» ريال
ù MF¨
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧